النقد التاريخي وأثره في الحديث الشريف وعلومه

أحمد المجتبى بانقا* سعد الدين منصور محمد**

ملخص البحث:

لقد أولى المحدثون اهتمامًا بالغاً بالتاريخ في مجال التطبيقات النقدية، لاسيما في البناء المنهجيّ لأسانيد الحديث وألفاظه. قال أبو عبد الله الحميدي: "ثلاثة أشياء من عُلوم الحديث يجب تقديم التَّهَمُّم بها: العلل، والمُؤتلف، والمُختلف، ووفيات الشُّيوخ، وليس فيه كتاب. يعني على الاستقصاء، وإلاَّ ففيه كُتب، «كالوفيات» لابن زَبْر، ولابن قَانع، وذيَّلَ على ابن زَبْر الحافظ عبد العزيز بن أحمد الكتَّاني، ثمَّ أبو مُحمَّد الأكفاني، ثمَّ الحافظ أبو الحسن بن المُفَضَّل، ثمَّ المُنْذري، ثمَّ الشَّريف عز الدِّين أحمد بن مُحمَّد الحُسَيني، ثمَّ المُحدِّث أحمد بن أيبك الدِّمياطي، ثمَّ الحافظ أبو الفَضْل العِرَاقي"[1]. وبرزت وفق ذلك قواعد علمية ساهمت بدور فاعل في تجلية كثير من العلوم

* الجامعة الإسلامية العالمية– ماليزيا Ahmed ElmgtabaBanaga (yasir13@gmail.com).

** الجامعة الإسلامية العالمية– ماليزيا SaadEldin Mansour (ahmad7009@hotmail.com).

[1] انظر: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، **مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: نور الدين عتر، (سوريا: دار الفكر، وبيروت: دار الفكر المعاصر، 1406هـ/1986م)، ج1، ص381؛ وإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى**،تحقيق: صلاح فتحي هلل، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1418هـ 1998م)، ج2، ص 714؛ وابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، **المقنع في علوم الحديث**، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، (السعودية: دار فواز للنشر، ط1، 1413هـ)، ج2، ص645؛ وعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، د. ط. د. ت.)، ج2، ص867 ؛ وأبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني، **علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع**، (المملكة العربية السعودية الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، د. ط.، 1417هـ/1996م)، ج1، ص214؛

الأخرى التي طالما افتقدت بشكل أساس للمنهج التأصيلي الحديثي بوصفه إحدى دعائم التشريع الإسلامي في مجالي العمل والاعتقاد. ومن خلال هذه المداخلة تود الورقة أن تركّز بشكل أساس على إبراز قضايا التاريخ بوصفه ناقداً أصيلاً ومحورياً في الفصل من مفردات القواعد التشريعية فيما يختص بالقضايا التأصيلية الحديثية. وعليه فقد دارت محاور البحث.

Abstract

The scholars of Hadith showed keen interest in history and its use in critical applications, especially in the methodical construction of the chains of narrators and the text of the Prophetic traditions. Abu Abdullah Hamidi states: “Three subjects of the sciences of Hadith must be given priority: *ilal* (defects of Hadith), *mutalaf* (concordant Hadith); *mukhtalaf* (inconsistent Hadith); and death record of scholars of Hadith (*wafayat al-shauuokh*), and there is no decisive book on this subject, thopugh there are works such as Al-wafayat of Ibn Zubir and ibn Nafi ; and Ibn Zubir’s work was appended by Hafiz abdul Aziz ibn Ahmad Alkatani, Abu Muhamad Alakfanee, Hafiz Abul Hasan ibn Mufadal , Al-Munzari, Alsharf Izu Al-Din Ahmad ibn Muhamad Al-Husani , Ahamad ibn Aybak Aldimyati and Alhafiz Abu Alfazal Al-Iraqi respectively. In accordance to this, scientific rules emerged that played any active role in contributing in clarifying many other sciences which had basically lacked in fundamental Hadith method as one of the pillars of Islamic law in the areas of work and belief. Through this intervention, the research would basically like to focus on highlighting the issues of history as an integral and pivotal critic in separating what is related to the fundamental Hadith issues from the rules of legislation.

Abstrak

Para ulama hadis menunjukkan minat yang sangat mendalam terhadap sejarah dan penggunaannya dalam aplikasi kritikal, terutamanya dalam pembinaan rantaian teratur perawi dan teks hadis. Abu Abdullah Hamidi menyatakan : “ Tiga subjek sains Hadis harus diberi keutamaan: *ilal* (kecacatan Hadis), *mutalaf* (Konkordan Hadis); *mukhtalaf* (Hadis tidak selaras); dan rekod kematian ulama hadis (*wafayat al-shauuokh*), dan tidak ada buku tegas tentang subjek ini, walaupun ada karya seperti Al-

---

وعبد الله بن ضيف الله الرحيلي، **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**، (جدة: دار الاندلس الخضراء، د. ط.، د. ت.)، ج1، ص205.

wafayat of Ibn Zubir dan ibn Nafi ; dan karya Ibn Zubir yang telah dilampirkan oleh Hafiz abdul Aziz ibn Ahmad Alkatani, Abu Muhamad Alakfanee, Hafiz Abul Hasan ibn Mufadal , Al-Munzari, Alsharf Izu Al-Din Ahmad ibn Muhamad Al-Husani , Ahamad ibn Aybak Aldimyati dan Alhafiz Abu Alfazal Al-Iraqi masing-masing. Selaras dengan ini, kaedah-kaedah saintifik muncul yang memainkan apa sahaja peranan aktif yang menyumbang terhadap penjelasan kebanyakan sains lain yang mempunyai kekurangan dari segi kaedah asas Hadis sebagai salah satu rukun perundangan Islam dalam bidang-bidang pekerjaan dan kepercayaan. Melalui intervensi ini, kajian ini pada dasarnya berniat untuk memberi tumpuan terhadap penekanan isu-isu sejarah sebagai pengkritik yang teramat penting dalam memisahkan apa yang berkaitan dengan isu-isu asas Hadis daripada kaedah perundangan.

النقد التاريخي مفهومه وأبعاده:

دور التاريخ في المجال التوثيقي الإثباتي للحديث الشريف: وذلك بإبراز ما ضبطه العلماء من قواعد في توثيق الأخبار كانت مرتكزة بشكل أساس على التاريخ كاتصال السند، وانقطاعه الذي انبثقت منه عديد من القواعد الحديثية النقدية كالتدليس، والإرسال، والإعضال، والتصحيف، والقلب وغيرها.

التطبيقات المنهجية لأثر التاريخ في إفهام ألفاظ الحديث: يُعْنى هذا المحور بإظهار دور التاريخ في الترجيح بين المتعارض من الأدلة الحديثية مما يسهم في توضيح كثير من القضايا التشريعية، فضلاً عن ذلك فإن الاستعمالات التاريخية للمسانيد كانت ذات جدوى في جلاء كثير من الأفهام وترجيح كثير من المتعارضات من ناسخ ومنسوخ.

وترمي الدراسة لتحقيق نتائج ملموسة على عديد من الأصعدة أهمها:

● إبراز دور التاريخ بوصفه أساسًا في تقويم أسانيد الحديث ومتونه. وبيان أثر التاريخ في قضية الجرح والتعديل باعتبارهما قواعد أساسة في تقويم الأخبار الحديثية.

- إبراز التاريخ كفاعل أساس في قضايا الترجيح بين الروايات والتي انبثق منها عديد من الأنواع الحديثية كالناسخ والمنسوخ.
- بيان دور التاريخ في كشف وإظهار جوانب الوهن والوضع في الرواية.
- إظهار دور التاريخ في صيانة الحديث الشريف حيث إن الضوابط التاريخية في نقد الرواية ظاهرة أدت إلى نتائج ملموسة حافظت على حديث الرسول ﷺ قال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"[2].

المحور الأول: النقد التاريخي مفهومه وأبعاده:

النقد: مصدر ثلاثي، تقول: نقدت الشعر نقدا، من باب نصر ينصر، ونقد الدراهم: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها[3]، وتستعمل مجازا في نقد الكلام، ومنها ناقده أي ناقشه في الأمر، ومن ذلك قول أبي الدرداء: "إِن نقدت النَّاس نقدوك، وَإِن تَركتهم لم يتركوك"[4] أي عبتهم، واغتبتهم. قال سيبويه:

---

[2] أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الشافعي، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دمشق: دار الفكر، ط2، 1406هـ)، ج1، ص141؛ وأبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، د. ت.)، ج1، ص237؛ وأبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ط1، 1389هـ/1969م)، ج1، ص432؛ والعراقي المذكور السابق، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1423هـ/2002 م)، ج2، ص294.

[3] محمد بن مكرم بن علی، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، 1414هـ)، ج3، ص425؛ وأبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح**، (بيروت: دار ابن حزم ، د. ط.،1422هـ/2000 م)، ج1، ص37.

[4] محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م)، ج9، ص51؛ وأبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة   نفي الدنانير تنقاد الصياريف[5]

ومن هذه المعاني يتصل المعنى العام للكلمة بالمعنى الخاص بنقد الحديث، والذي يعني الوقوف على:

أحوال السند: من الاتصال، والانقطاع، والإرسال، والاضطراب.

أحوال المتن: من شذوذ، وعلّة، وقلب، وإدراج.

وعلى ذلك فالمفهوم الاصطلاحي لنقد المتن يكتسب أكثر من دلالة ومعنى، وهو بالأحرى يعني: صيانة حديث الرسول ﷺ وحفظه، وهذا يشمل عدة جوانب:

أولاها: تُقَوِّم متون السنة بمعايير السلف علماء عصر الرواية.

ثانيها: تُفْهِم بيان الإشكال في فهم المتن[6].

ثالثها: تُعْنى أيضًا برد المتون ابتداءً.

التاريخ في اللّغة: تعريف الوقت مطلقًا يقال: أرخّت الكتاب تاريخًا وورخته توريخًا.

بالخطابي، **غريب الحديث**، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، (بيروت: دار الفكر، د. ط.، 1402هـ/1982م)، ج2، ص284؛ وأبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي، **غريب الحديث**، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ/1985م)، ج1، ص430؛ ومجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، (بيروت: المكتبة العلمية، 1399هـ/1979م)، ج5، ص104.

[5] ابن منظور، **لسان العرب**، ج3، ص 425.

[6] بما أن الحديث مصدر تشريعي باحث في عالم الغيب والشهادة بوصفه وحياً من الله تعالى، ففيه المحكم والمتشابه، والمتعارض في ظاهره مع القرآن، أو العقل، أو ما ارتبط بسبب النُّزول لم يتعداه لغيره...، فكل هذا يعد إشكالا من إشكاليات المتن والتي عرفت فيما بعد عصر الصحابة عند تقسيمات المحدثين لعلم أصول الحديث، فمصطلح: الشاذ، والمنكر، والمعلل، والمصحف، والمدرج، والمقلوب، والمضطرب، والموضوع كلها عاملة في نقد متون السنة... وإن كانت في حقيقتها تتوقف بشكل أساس على نقد أسانيدها إما بوهم رواتها كما هو في المضطرب والمصحف والمعلل، أو بسوء أحوالهم كما هو في المنكر والشاذ.

والتاريخ عرفًا: وردت فيه عدة معانٍ أبرزها:

- تعيين وقت لينسب إليه زمان يأتي عليه، أو مطلقًا سواء كان ماضيًا أو مستقبلاً.
- ذكر ابتداءِ مدة الشيء ليعرف بها مقدار ما بين ذلك الابتداء وبين أي وقت أريد منه[7].
- تعريف الوقت بإسناده إلى أول حدوث أمر شائع من ظهور ملة أو دولة أو أمر هائل من الآثار العلوية، والحوادث السفلية مما يندر وقوعه، جعل ذلك مبدأ لمعرفة ما بينه وبين أوقات الحوادث والأمور التي يجب ضبط أوقاتها في مستأنف السنين.
- عدد الأيام والليالي بالنظر إلى ما مضى من السنة والشهر وإلى ما بقى.

أما علم التاريخ فهو معرفة أحوال الطوائف وبلدانهم، ورسومهم، وعاداتهم، وصنائعهم، وأنسابهم، ووفياتهم. **وموضوعه:** أحوال الأشخاص الماضية من الأنبياء، والأولياء، والعلماء، والحكماء، والشعراء، والملوك، والسلاطين، وغيرهم. **والغرض منه:** الوقوف على الأحوال الماضية من حيث هي وكيف كانت. **وفائدته:** العبرة بتلك الأحوال، والتنصح بها، وحصول ملكة التجارب بالوقوف على تغلبات الزمن ليتحرز العاقل عن مثل أحوال الهالكين من الأمم المذكورة السالفين، ويستجلب خيار أفعالهم ويتجنب سوء أقوالهم، ويزهد في الفاني، ويجتهد في طلب الباقي[8]. والاستفادة من تجاربهم وأخذ العبرة والدروس المستفادة من ذلك.

---

[7] المناوي، محمد عبد الرؤوف، **التوقيف على مهمات التعاريف**، تحقيق: د. محمد رضوان الداية (بيروت، دمشق: دار الفكر المعاصر، دار الفكر، ط1، 1410هـ)، ص155.

[8] عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ، **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، (بيروت: دار الجيل، د. ط. د. ت.)، ج1، ص6.

مفهوم النقد التاريخي:

يقوم النقد التاريخي بإبراز المميزات والقواعد النقدية في جعبة التاريخ لتكون فاعلة في خلق الأبعاد التي يرمي إليها المؤرّخون والتي تنحصر في الشفافية والصدق في نقل الخبر، فضلاً عن استنباط قواعد التعديل والتجريح وتطبيقاتها على نقلة الأخبار. قال ابن خلدون: "يحتاج صاحب هذا الفن إلى العلم بقواعد السياسة، وطبائع الموجودات، واختلاف الأمم، والبقاع، والأعصار في السير والأخلاق، والعوائد، والنحل، والمذاهب، وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك، ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق، أو بون ما بينهما من الخلاف وتعليل المتفق منها والمختلف، والقيام على أصول الدول والملل ومبادئ ظهورها وأسباب حدوثها، ودواعي كونها، وأحوال القائمين بها وأخبارهم حتى يكون مستوعبا لأسباب كل خبره، وحينئذٍ يعرض خبر المنقول على ماعنده من القواعد والأصول فإن وافقها وجرى على مقتضها كان صحيحًا وإلا زيفه واستغنى عنه"[9]. وبذلك استصعب كثير من العلماء التاريخ ولم يخوضوا في غماره، إلا من رزقوا أفهاما عالية كابن إسحاق والطبري والبخاري من قبلهما وأمثالهم من علماء الأمة... الخ.

لقد ناقش القرآن الكريم قضايا النقد التاريخي في العديد من المجالات المعرفية فيما يختص بالعقيدة وآثار سنن الله الكونية في قيام وسقوط حضارات الأمم. ليكون بذلك أوثق شاهد على تاريخ البشرية على مر العصور والأيام، وذلك بما دار فيه من مناقشات للقصص المتنوعة بين الأنبياء وأممهم مبرزا ذلك في ثوب نقدي فريد من لدن نوح عليه السلام، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ

[9] عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تحقيق: خليل شحادة، (بيروت:دار الفكر، ط2، 1408هـ/1988م)، ج1، ص37.

مِن بَعْدِهِمْ لاَ يَعْلَمُهُمْ إِلاَّ اللّهُ جَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّواْ أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُواْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾[10]. وهو في ذات الوقت واضع ضوابط النقد التوثيقي بالتثبت في تحمل وأداء الخبر قال تعالى: ﴿يَآ أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوٓا إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌ بِّنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا أَن تُصِيْبُوا قَوْمًا بِّجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِيْنَ﴾[11]. أن للسنة النبوية باعًا طويلاً في إبراز تلك المفاهيم المعنية بالنقد التاريخي داعية لأخذ الحيطة في نقل الأخبار سيما ما يتعلق بسنته ﷺ باعتباره هو المبين والمفصل للقرآن العظيم قال رسول الله ﷺ: «نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه»[12] كما أن القصص التاريخي في السنة كان من قبيل التبيين القرآني كما في قصة موسى والخضر، وحديث جريج العابد، ...الخ.

أبعاد النقد التاريخي:

بما أن التاريخ صناعة رجال الحديث، يقول السخاوي: "علم التاريخ من فنون الحديث النبوي وزين تقر به العيون... وبهذا صرح غير واحد من علماء المذاهب

---

[10] سورة إبراهيم: 9.

[11] سورة الحجرات: 6. {وإن جاءكم فاسق بنبأ} خبر {فتبينوا} صدقه من كذبه- وفي قراءة {فتثبتوا} من الثبات- {أن تصيبوا قوما بجهالة} أي حال كونكم جاهلين {فتصبحوا} تصيروا {على ما فعلتم} من الخطأ بالقوم {نادمين} على ما فعلتم. انظر: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي وجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تفسير الجلالين**، (القاهرة: دار الحديث، ط1، د. ت.)، ص685.

[12] أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، **السنن**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، صيدا، د. ط.، د. ت.)، ج3، ص322، رقم3660؛ ومحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، **السنن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1395هـ/1975م)، ج5، ص33، رقم2656؛ وقال الترمذي: "حديث حسن".

أولي الأمانات بأنه من فروض الكفايات"[13]. ونقلة أخبار رسول الله ﷺ، وهم الذين وعوا القرآن واستقوا بنور النبوة، فإن النقد التاريخي الذي أسسه علماء السند يرمي لأهداف يمكن إجمالها في نقطتين اثنتين:

أولاهما: دراسة إثباتية للتجارب التاريخية بوصفها وقائع حادثة لها من الأسباب والدوافع التي أفرزتها لحيز الوجود لذا نجد أن الميدان التاريخي يدخل في مفاصل القضايا تأريخًا وتوثيقًا ولقد طبّق علماء الرجال هذا المجال تطبيقًا حسنًا للمعايير الصفاتية التي اشترطها الله تعالى لوقائع النقل التاريخي بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[14]. لذا تميزت عبارات رجال السند في الجرح بضوابط وضعت في حسبانها القاعدة الشهيرة: لا تجرح إلا للضرورة[15]. وفي المقام ذاته فإن التعديل روعي فيه جانب الاعتدال ورفض الإطراء والمبالغة في المدح. ووفقا للواقع التنظيري أعلاه فإن طريقة الإثبات اعتبر فيها مسائل اللقاء والمعاصرة اللذين يعدان من أفضل الطرق لمعرفة رجال الإسناد، وبهاتين الميزتين أضحى الشيخان (البخاري ومسلم) قدوة في تصحيح الأخبار.

ثانيهما: أخذ العبرة والدروس من الوقائع التاريخية بشكل عام، أما فيما يختص بالحديث الشريف فإن مرامي النقد التاريخي استفادت من وقائع نقد الرجال مما ساهم بشكل أساس في توثيق الأخبار، قالوا: لما استخدم الرجال الكذب استخدمنا لهم

---

[13] شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ أهل التاريخ**، تحقيق: محمد الخشب، (د. ط.، د. ت.)، ص61.

[14] سورة الإسراء، الآية: 36. ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ أي: لا تقل ماليس لك به علم قال قتادة في تفسيرها: لا تقل رأيت ولم تر وسمعت ولم تسمع فإن الله تبارك وتعالى سائلك عن ذلك كله، حيث أن القول بما لا يعلمه القائل يدخل فيه شهادة الزور ورمي الناس بالباطل وادعاء سماع ما لم يسمعه ورؤية ما لم يره، انظر: الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، 12ج8، ص80.

[15] أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط3، 1407هـ)، ص57.

التاريخ، فقد دونت أخبار الكذابين والوضاعين والمبتدعة في نقل الخبر كما دونت أخبار الأئمة الطاهرين وعلماء السند الذين حفظوا هذا الدين في مصدريه القرآن والسنة قال السخاوي: "هو فن عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يستغنى عنه، ولا يعتنى بأعم منه، خصوصا ما هو القصد الأعظم منه، وهو البحث عن الرواة، والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم؛ لأن الأحكام الاعتقادية والمسائل الفقهية مأخوذة من كلام الهادي من الضلالة، والمبصر من العمى والجهالة، والنقلة لذلك هم الوسائط بيننا وبينه، والروابط في تحقيق ما أوجبه وسنه، فكان التعريف بهم من الواجبات، والتشريف بتراجمهم من المهمات، ولذا قام به في القديم والحديث أهل الحديث، بل نجوم الهدى ورجوم العدى، ووضعوا التاريخ المشتمل على ما ذكرناه، مع ضمهم له الضبط لوقت كل من السماع، وقدوم المحدث البلد الفلاني في رحلة الطالب، وما أشبهه، كما تقدم شيء من تصانيفهم في أدب طالب الحديث ليختبروا بذلك من جهلوا حاله في الصدق والعدالة"[16].

المحور الثاني: التاريخ والمنهج التوثيقي للحديث الشريف:

لقد أثبت العلماء أن للتاريخ دوراً بارزاً في قضايا الإثبات الحديثي، بل وكان لدوره نقد بناء في كثير من أسانيد ومتون الحديث الشريف، فعند إنعام النظر في شروط الأئمة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها فإن للتاريخ وجوداً مفصليًّا في مكونة تلك الشروط:

اتصال السند: انبنت هذه القاعدة بشكل محوريّ على النقد التاريخيّ؛ فإن اتصال السند بناه العاملون في حقل النقد الحديثي على قضايا المعاصرة وإمكانية اللقاء،

[16] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ)، ج3، ص309.

وظهر وفق ذلك علم صيغ الأداء والتي جاء في مقدمتها السماع والتحديث[17] والكتابة، بوصفها شواهد عصرية على إثبات اللقاء بين الشيوخ وتلاميذهم، مما يضمن اتصال سلسلة الإسناد. وعلى العكس من ذلك فإن انقطاع السند انبنى بشكل أساس على عدم المعاصرة أو اللقيا، فنتجت عنه أنواع من الأحاديث منقطعة الإسناد كالمعلق، والمنقطع، والمعضل، أو المعاصرة واللقاء مع إمكانية الانقطاع الخفي للأسانيد، وبالتالي أفرز هذا الانقطاع صوراً أخرى وهي التدليس، والإرسال الخفي، والإرسال الجلي. هذه الأنواع انبنت على تاريخ الرواة شيوخاً وتلاميذ. قال ابن جماعة في التواريخ والوفيات: "وهو فن مهم به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه، وادعى قوم رواية عن ناس، فنظر في التاريخ، فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد سنين، كإبراهيم بن هدبة في روايته عن الأوزاعي قال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"[18]. وقال الجبرتي: "... وفن التاريخ علم يندرج فيه علوم كثيرة، لولاه ما ثبتت أصولها، ولا تشعبت فروعها، منها طبقات القراء والمفسرين والمحدثين وسير الصحابة التابعين وطبقات المجتهدين وطبقات النحاة والحكماء والأطباء وأخبار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأخبار المغازي وحكايات الصالحين ومسامرة الملوك من القصص والأخبار والمواعظ والعبر والأمثال وغرائب الأقاليم وعجائب البلدان"[19].

---

[17] انظر: نور الدين، عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، (بروت: دار الفكر المعاصر، ط3، 1997) ص222.

[18] محمد بن إبراهيم، ابن جماعة، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان (دمشق، دار الفكر ، ط2، 1406هـ)، ج1، ص140-141.

[19] عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار** (بيروت: دار الجيل، د.ت) ج1، ص9- 10.

الضبط: تمثل جانب النقد التاريخي في ضبط الرواة في قضايا تضامنية أكثر منها ظاهرية إن أخذنا في الاعتبار نواقد الضبط التي تتمثل في الغفلة وكثرة الخطأ والنسيان والوهم؛ فإن جانب التاريخ يتمثل في قضايا الاختلاط والخطأ في توثيق الأخبار، وهذه الصيغ ترد أحياناً في المتن أكثر منها في المسانيد، ولقد استعان علماء نقد الرجال بالتاريخ في التعامل مع مروياتهم، فأفرزوا أنواعًا حديثية ذات اصطلاحات علمية كالمصحف والشاذ والمعل والمقلوب والمضطرب والمدرج، ووفق ذلك وضعت جزءاً من هذه الأنواع ضمن الأحاديث الضعيفة، وبعضها مازال يُعَدُّ من سلسلة الأحاديث الصحيحة، ولكن يبقى للتاريخ دور في إبراز تلك الأنواع الحديثية عن أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ قال: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ... ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»[20]، ولقد أورد ابن حجر في الفتح أقوال العلماء فيه فقال: "... ووقع في صحيح مسلم مقلوبا "حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله"، وهو نوع من أنواع علوم الحديث أغفله ابن الصلاح، وإن كان أفرد نوع المقلوب لكنه قصره على ما يقع في الإسناد ... فيكون المقلوب تارة في الإسناد وتارة في المتن ... قال عياض: هكذا في جميع النسخ التي وصلت إلينا من صحيح مسلم، وهو مقلوب، أو الصواب الأول، وهو وجه الكلام؛ لأن السنة المعهودة في الصدقة إعطاؤها باليمين، وقد ترجم عليه البخاري في الزكاة باب الصدقة باليمين"[21]، واختلفوا فيمن وقع منه الوهم، فقيل: ممن دون مسلم، وقيل: من يحي القطان شيخ شيخ مسلم.

---

[20] مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط.، د. ت.)، ج2، ص715.

[21] انظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمد فواد عبد الباقي، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، ج2، ص146.

العدالة: قضايا العدالة اعتبر فيها التاريخ بوصفه عنصرًا أساسًا في تعديل الرواة أو تجريحهم، وذلك باعتبار العدالة شرطًا مهمًّا، لا ينجبر كسره بوصفه ناقدًا للحديث عليه؛ فإن قضايا الصدق والأمانة والاستقامة على الجادة، فضلا عن المثابرة في طلب العلم، قواعد أساسية في تكوين ملكة العدالة. قال الخطيب: "لما كان أكثر الأحكام لا سبيل إلى معرفته إلا من جهة النقل لزم النظر في حال الناقلين، والبحث عن عدالة الرواة، فمن ثبتت عدالته جازت روايته، وإلا عدل عنه والتمس معرفة الحكم من جهة غيره؛ لأن الأخبار حكمها حكم الشهادات في أنها لا تقبل إلا عن الثقات"[22]. وبالسبر في معرفة تلك المقومات التي تنبني عليها عدالة الرواة نجد أن الدور التاريخي يدخل في تقويم تلك الملكات بوصفه شاهد عدلٍ في قضايا الصدق والاستقامة؛ فإن ملكة العدالة ما عرفت إلا بدراسة تاريخ أصحابها والنظر في أحوالهم التعبدية والحياتية ومواطن حلهم وترحالهم، ومما يثلج الصدر أن هذا الجانب وجد عناية فائقة نهض بها لفيف من حملة العلم ونقاد التاريخ وناقليه، فمنهم من أفرد التأليف في عدول الرواة ككتاب (الثقات) لابن حبان، ومنهم من أفرده في الضعفاء ككتاب (الضعفاء) للبخاري، والنسائي، والعقيلي، والمجروحين لابن حبان.

ومنها ما جمع فيه بين الثقات والضعفاء (كتاريخ البخاري) و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم الرازي[23]. فانبنت عباراتهم في تعديل الرواة وتجريحهم على أسس متعددة قاموا بتحليلها، ومن ثم صنفوا الرجال على وفقها جرحا وتعديلا، فجاءت عباراتهم إما بتكرير صيغ المبالغة جرحا وتعديلا، ومن ثم إفراد صيغ المبالغة، ومن ثم ذكر صيغ قريبة من المبالغة، ومن ثم يخف الجرح والتعديل، وهذه لولا التاريخ ما

---

[22] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: د. محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، 1403هـ)، ج2، ص200.

[23] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص 388.

عرفت للنور ظهورًا، .. قال الذهبي –وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال–: "لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة"[24].

العلـــة: بم أن العلل وأبحاثها تأخذ أهمية خاصة بالنظر في الأحاديث الصحيحة والمقبولة دون الضعيفة؛ فإن العلة شرط انتفائي في صحة الحديث، وهو شرط في نفسه منبني على قضايا الضبط والعدالة، ويعد شرطًا جزئيًّا أُفْرِدَ ذِكْرُهُ لصعوبة بحثه ومعرفته، حيث تعد معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه. قال الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علّة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنْزلتهم في الإتقان والضبط"[25]. ولقد كان للتاريخ دور كبير في كشف العلل الحديثية بالبحث في أحوال أهل الأمصار من حملة الحديث والأخبار ومعرفة مواطن الإعضال والاتصال والإرسال كأحاديث الحسن البصري وأبي هريرة وأحاديث عامر الشعبي عن أهل العراق.

الشذوذ: تعريف الشاذ المشهور هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو للثقات، لم يكن هذا التعريف في نفسه لدى كثير من العلماء موجبًا للطعن في الأخبار الشاذة باعتبار نقلتها في أنفسهم ثقاتًا، ولتحرير هذه القاعدة يبرز التاريخ كموثق وناقد

---

[24] السخاوي، **فتح المغيث**، ج3، ص359.

[25] الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج2، ص295.

ومرجح للمتعارض من الأخبار، وبيان مواضع الشذوذ وهو من أدق الأبحاث لتعلقه بالحفاظ المتقنين. قال الحافظ ابن حجر: "وهو على هذا -الشاذ- أدق من المعلل بكثير، فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة، وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة، ورزقه الله نهاية الملكة"[26]. والواقع أن كشف مواضع الشذوذ في افتقار لمعرفة التاريخ الباحث في أحوال الرواة وتوثيقهم من جهة. ومن جهة أخرى البحث في متعارض المتون الحديثية وطرق ترجيحها.

الميزان التاريخي في جرح الرواة وتعديلهم:

بنيت موازين جرح الرواة وتعديلهم على قضايا اللقاء والمعاصرة، ونشأت وفق ذلك مسألة الرحلة في طلب الحديث، مما يجعل التاريخ عنصرًا أساسًا في البناء المؤسسي لتعديل الرواة وجرحهم، التي بنيت لكشف أحوال الناس في الجد والاجتهاد والسلوكن وقومت مروياتهم بمقارنتها بمرويات الثقات من الرواة، فإن وافق مروياتهم صار من أهل العدالة، ولا تذهب العدالة إن كانت المخالفة نادرة، وإن كثرة المخالفة للثقات جرح[27]. وأشار الدهلوي إلى معرفة سقوط الراوي بقوله: "ويعرف الانقطاع وسقوط الراوي بمعرفة عدم الملاقاة بين الراوي والمروي عنه، إما بعدم المعاصرة أو عدم الاجتماع والإجازة عنه بحكم علم التاريخ المبين لمواليد الرواة ووفياتهم وتعيين أوقات طلبهم وارتحالهم، وبهذا صار علم التاريخ أصلاً وعمدة عند المحدثين"[28]. وعلى ذلك تكلموا في عنعنة الإسناد، ونقبوا في صيغ الأداء، وزادوا غربلة في الصيغ التي

---

[26] محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الصنعاني، المعروف بالأمير، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ/1997م)، ج1، ص341.

[27] انظر: السيوطي، **تدريب الراوي**، ج1، ص304.

[28] عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله الدهلوي، **مقدمة في أصول الحديث**، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي (لبنان: دار البشائر الإسلامية، ط2، 1406هـ/1986م)، ص45.

تُوهِم السماع واللقاء. أخرج البخاري في صحيحه قال: وقال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثنا عطية بن قيس الكلاعي، قال: حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال: حدثني أبو عامر -أو أبو مالك الأشعري، والله ما كذبني-، سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقول: «ليكونن من أمتي أقوام، يستحلون الْحِرَّ والحرير والخمر والمعازف، ولينْزلن أقوامٌ إلى جنبِ عَلَمٍ يروح عليهم بسارحة لهم، يأتيهم -يعني الفقير- لحاجةٍ، فيقولون: ارجع إلينا غدًا، فيبيِّتهم الله، ويضع العَلَمَ، ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة»[29]. طعن ابن حزم وغيره في هذا الحديث وقالوا: لا يصح؛ لأنه منقطع لم يذكر البخاري من حدثه به، وإنما قال: وقال هشام بن عمار. ولقد أبطل هذا الطعن ابن القيم من عدة وجوه تدور حول إثبات السماع للبخاري من شيخه هشام بن عمار. قال ابن القيم: "وهذا القدح باطل من وجوه، أحدها أن البخاري قد لقي هشام بن عمار وسمع منه، فإذا روى عنه معنعنا حمل على الاتصال اتفاقا لحصول المعاصرة والسماع، فإذا قال: قال هشام، لم يكن فرق بينه وبين قوله: عن هشام، أصلا"[30]. وبناء على المعرفة التاريخية صارت عباراتهم

---

[29] محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (بيروت: دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ)، ج7، ص106، رقم5590. هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة أبو الوليد السلمي الدمشقي، وهو أحد مشايخ البخاري، وروى عنه في فضل أبي بكر ﷺ والبيوع، وأسند عنه فيهما، وفي ثلاث مواضع يقول: قال هشام بن عمار: في الأشربة هذا، وفي المغازي إن الناس كانوا مع رسول الله يوم الحديبية تفرقوا في ظلال شجر، وفي قوله: لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل. ففي هذه المواضع الثلاثة لا يقول: حدثنا، ولا أخبرنا. والظاهر أنه أخذ هذا الحديث عن هشام هذا مذاكرة، والحديث صحيح وإن كانت صورته صورة التعليق، وقد تقرر عند الحفاظ أن الذي يأتي به البخاري من التعاليق بصيغة الجزم يكون صحيحا إلى من علقه عنه ولو لم يكن من شيوخه. انظر: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الحنفي بدر الدين العيني، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط.، د. ت.)، ج21، ص175.

[30] محمد بن أبي بكر، ابن القيم، **حاشية ابن القيم على سنن أبي داود**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1415هـ)، ج10، ص110.

متفاوتة في النقد كما ظهر ذلك في طرق التحمل وصيغ الأداء، فبدءًا بصيغ المبالغة كأثبت الناس في الناس في فلان، أو ركن في الكذب. ثم تأتي عبارات يقل وصف أصحابها كثقة، أو إمام، أو كذاب. ثم يخف الوصف أكثر وتستخدم عبارة تدل على أن الرواة اجتمع فيهم الجرح والتعديل كصدوق يهم، صدوق كثير الخطأ. والناظر في ذلك كله يلاحظ أن علماء الرجال صنعوا التاريخ بوصفه ناقداً وشاهداً عصرياً على الرواة، فاهتموا بالتصنيف فيه متتبعين سير هؤلاء الأولين وبذلك نالوا ريادة الأمة في الفهم والإثبات للحديث الشريف قال ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين»[31].

وذلك بإبراز ما ضبطه العلماء من قواعد في توثيق الأخبار كانت مرتكزة بشكل أساس على التاريخ كاتصال السند وانقطاعه، والذي انبثقت منه أنواع من القواعد الحديثية النقدية كالتدليس، والإرسال[32]، والإعضال، والاضطراب، والتصحيف والقلب....

---

[31] زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، (بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 1970م). والحديث رواه العقيلي في ضعفائه من جهة ابن رفاعة السلامي، عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، وقال: لا يعرف إلا به، وهو مرسل أو معضل ضعيف، وإبراهيم قال فيه القطان: لا نعرفه ألبتة في شيء من العلم غير هذا. وقال الخلال في كتاب العلل: سئل أحمد عن هذا الحديث فقيل له: ترى أنه موضوع؟ فقال: لا، هو صحيح. قال ابن الصلاح: وفيما قاله اتساع غير مرضي.

[32] المرسل من أهم أنواع علوم الحديث وأكثرها فائدة وأعمقها مسلكا، ولم يتكلم فيه بالبيان إلا حذاق الأئمة الكبار، ويدرك بالاتساع في الرواية والجمع لطرق الحديث مع المعرفة التامة والإدراك الدقيق. ولمعرفته طرق عديدة، **أولها**: عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه أو عدم السماع منه. وهذا هو أكثر ما يكون سببا للحكم، لكن ذلك يكون تارة بمعرفة التاريخ، وأن هذا الراوي لم يدرك المروي عنه بالسن بحيث يتحمل عنه، وتارة يكون بمعرفة عدم اللقاء كما قيل في الحسن ﷺ عن أبي هريرة ﷺ فإنه معاصره ولكن لم يجتمع به، ولما جاء أبو هريرة ﷺ إلى البصرة كان الحسن ﷺ في المدينة، ولما رجع الحسن ﷺ إلى البصرة كان أبو هريرة ﷺ بالمدينة، فلم يجتمعا، وتارة يكون ذلك لأنه لم يثبت من وجه صحيح أنهما تلاقيا مع وجود المعاصرة بينهما،

المحور الثالث: التطبيقات المنهجية لأثر التاريخ في إفهام ألفاظ الحديث:

يُعْنى هذا المحور بإظهار دور التاريخ في الترجيح بين المتعارض من الأدلة الحديثية مما يسهم في توضيح الكثير من القضايا التشريعية. فضلا عن ذلك فإن الاستعمالات التاريخية للأسانيد كانت ذات جدوى في الترجيح بين الموقوفات والمرفوعات، وبين الموصولات والمنقطعات وتبرز تلك السمات في الدراسة التفصيلية الآتية:

التاريخ وتعارض الإسناد:

الرفع والوقف: تبرز القراءة التاريخية لأسانيد الرواية فيما يختص بالمرفوع والموقوف من الأخبار أوجه تشابه وتمايز فيما بين المرفوعات والموقوفات، سيما وأن الموقوف يعطى حكم الرفع بقرائن ترجع بعضها للقراءة التاريخية، وذلك في العديد من الأحوال، أشهرها إن لم يسنده الصحابي صراحة للنبي ﷺ فاعتبروا قول الصحابي إن لم

فالحكم بالإرسال هنا إنما هو على اختيار ابن المديني والبخاري وأبي حاتم الرازي وغيرهم من الأئمة، وهو الراجح كما تقدم، دون القول الآخر الذي ذهب إليه مسلم وغيره من الاكتفاء بالمعاصرة المجردة وإمكان اللقاء. **ثانيها:** أن يذكر الراوي الحديث عن رجل ثم يقول في رواية أخرى: نبئت عنه أو أخبرت عنه. **ثالثها:** أن يرويه عنه ثم يجيء عنه أيضا بزيادة شخص فأكثر بينهما، فيحكم على الأول بالإرسال إذ لو كان سمعه منه. ثم لا بد في كل ذلك أن يكون موضع الإرسال قد جاء فيه الراوي بلفظ عن ونحوها. فأما متى كان بلفظ حدثنا ونحوه ثم جاء الحديث في رواية أخرى عنه بزيادة رجل بينهما فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد مثل ما رواه مسلم والترمذي من طريق ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله قال: سمعت أبا إدريس الخولاني قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي رضي الله عنهما يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» فذكر سفيان في هذا الإسناد زيادة وهم هكذا أبو إدريس الخولاني. أما الوهم في ذكر سفيان فممن دون ابن المبارك لأن جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر رضي الله عنهما نفسه، ومنهم من صرح فيه بلفظ الأخبار بينهما. وأما ذكر أبي إدريس فيه فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم؛ وذلك لأن جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر رضي الله عنهما، فلم يذكروا أبا إدريس بين بشر وواثلة، وفيهم من صرح فيه بسماع بشر من واثلة رضي الله عنهم. قال أبو حاتم الرازي: يرون أن ابن المبارك وهم في هذا. أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي (بيروت: عالم الكتب، ط2، 1407هـ/1986م)، ص125–126.

يضفه إلى زمان رسول الله ﷺ فهو من قبيل الموقوف. ومن فصل في ذلك اشترط في اعتبار الموقوف في حكم المرفوع أن يقرن بزمن النبي ﷺ، أو أن يكون مما لا مجال للرأي فيه كأحوال الآخرة وقصص الماضيين والتفسير المتعلق بأسباب النُّزول، أو أن تكون العبارة تدل على رفعه كقولهم: أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا كقول أنس بن مالك ﷺ: "أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة"[33]. ولكن هذه العبارات قد تخفى أحيانا لذا لا تعد من قبيل المرفوع حتى مع اقترانها بزمن النبي ﷺ كقول أنس بن مالك: "إن أبواب النبي ﷺ كانت تقرع بالأظافير"[34]. قال الخطيب: "قد يتوهم أنه مرفوع لذكر النبي ﷺ فيه، وإنما هو موقوف على صحابي حكى فيه عن غير النبي ﷺ فعلا". قال: "ومعرفة هذا النوع مهمة، فمن أراد أن يخرج مسانيد الصحابة فإنه يحتاج إلى معرفة المتون المرفوعة والموقوفة، فإن منها ما يشكل كحديث جابر ﷺ قال: "كانت اليهود تقول: إذا جامعها[35] من ورائها جاء الولد أحول فنَزلت: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[36]، فقد يتوهم أنه مرفوع وهو من قبيل

---

[33] البخاري، **الصحيح**، ج1، ص219، رقم578. {أُمِرَ بلال} أي أمره رسول الله ﷺ. هذا هو الصواب الذي عليه جمهور العلماء من الفقهاء وأصحاب الأصول وجميع المحدثين، وشذ بعضهم فقال: هذا اللفظ وشبهه موقوف لاحتمال أن يكون الآمر غير رسول الله ﷺ، وهذا خطأ، والصواب أنه مرفوع لأن إطلاق ذلك إنما ينصرف إلى صاحب الأمر والنهي، وهو رسول الله ﷺ، ومثل هذا اللفظ قول الصحابي: أمرنا بكذا، ونهينا عن كذا، أو أمر الناس بكذا، ونحوه، فكله مرفوع سواء قال الصحابي ذلك في حياة رسول الله ﷺ أم بعد وفاته. انظر: النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ) ج4، ص78.

[34] محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري**، (جدة: دار الصديق للنشر والتوزيع، ط4، 1418هـ/1997م)، ص418. وقال: صحيح.

[35] البخاري، **الصحيح**، ج6، ص 29، رقم 4528.

[36] سورة البقرة، الآية: 223.

الموقوف، لكن الأمر تعلق بأسباب نزول مما لا يجعل للرأي المجرد له فيه شأن[37]. ولعل من أجل الفوائد في ذلك باعتبار الخلافات في حكم أقوال الصحابة هل هي حجة في التشريع أم غير حجة، وبسط القول في ذلك في كتب الأصول والفقه.

الاتصال والانقطاع: لقد كان للتاريخ دور بارز في التعريف بمواضع الاتصال والانقطاع في مسانيد الأخبار، فالمتصل وما هو في حكمه كالمسند والمعنعن والمؤنّن والمسلسل والعالي والنازل والمزيد في متصل المسانيد روعي فيها جانبا المعاصرة واللقاء، حتى يتسنى للرواية الاتصال، ولذا اشترط أصحاب الصحيحين المعاصرة في العنعنة حتى يتسنى لهم الاطمئنان بإمكان اللقاء، وكل هذه التدابير ذات علاقة قوية بموضع الاتصال والمشافهة بين الرواة، وهذا في حد ذاته يسد بابا كبيرا في مجال التوثيق والإفهام الحقيقي؛ فإن معرفة الاتصال تعد بمثابة الثلث في قضايا التوثيق والإفهام للحديث الشريف. وعلى ذات النقيض فإن اعتبار الانقطاع في الرواية يزداد وهنا بحسب مواضع القطع، فإن كان الساقط صحابيا فهو من قبيل المرسل، والذي عولج قضية إيصاله وتوثيقه مما جعله أخف أنواع الانقطاع. ومن ثم يأتي بعده المنقطع، ثم المعضل وهو ما شهد سقوط راويين في طبقتين متتاليتين، ثم المعلق وهو ما حذف إسناده جملة. أضف لذلك من الانقطاعات ما هو خفي يدرك بأمر خارجي كالتدليس والإرسال الخفي، وما سمي خفيًّا إلا لأنه لا تنطبق عليه قواعد الانقطاع الظاهر.

التاريخ وتعارض المتون:

بالنسبة للمتون الحديثية فقد كان للتاريخ شهودٌ بيِّنٌ في قضايا النقد الحديثي، سواء تعلق المتن بأسانيد صحيحة أو ضعيفة، فالحضور التاريخي في قضايا المتن نُقِدتْ

[37] انظر: الزركشي، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، (الرياض: أضواء السلف، ط1، 1419هـ/ 1998م)، ج1، ص316.

على وفقه أحاديثُ في الصحيح، وبالتالي صارت مصدرا للطعن في رواتها كحديث أبي سفيان في عرضه على رسول الله ﷺ تزويجه من أم حبيبة بعد فتح مكة، وحديث أن النبي ﷺ أسري به قبل الوحي. ثم يأتي المتعارض من المتون فإن الدور التاريخي فيها أخذ جانب التوثيق والترجيح في إفهام المقصود من الاختلاف، فكان من قبيل الناسخ والمنسوخ. وقد يكون للتاريخ دورٌ لبيان الوهن في المتن بناء على قراءة السند، ويظهر ذلك جليًّا في الأحاديث ذات الأسانيد المنقطعة أو المطعون في رواتها كالمختلطين. وتبقى قضية في غاية الأهمية كان للشهود التاريخي فيها دور، وهي كشف الوضع في الروايات، وتتبين تلك الدراسات بالتفاصيل الآتية:

● **المختلطين**: تدخل القراءة التاريخية لمرويات المختلطين في تمييز مروياتهم المقبولة، وذلك بمعرفة زمن اختلاطهم وأحوال الراوين عنهم قبل وبعد الاختلاط والخلل. قال الدهلوي: "حكم المختلط فما روي قبل الاختلاط والاختلال متميزًا عمَّا رواه بعد هذه الحال قبل، وإن لم يتميز توقف، وإن اشتبه فكذلك، وإن وجد لهذا القسم متابعات وشواهد ترقى من مرتبة الرد إلى القبول والرجحان"[38]. ومن أمثلته سعيد بن أبي عروبة. قال أبو عمر الحوضي: دخلت على سعيد بن أبي عروبة وأنا أريد أن أسمع منه، فلما رآني قال: الأزد عريضة ذبحوا شاة مريضة، أطعموني فأبيت، ضربوني فبكيت، فعلمت أنه مختلط فلم أسمع منه شيئا[39].

● **الناسخ والمنسوخ**: قواعد النسخ في المتون الحديثية من أهم الفنون المتعلقة بالحديث الشريف، ومن أدقها وأعمقها. قال الزهري: "أعيا الفقهاء وأعجزهم أن

---

[38] الدهلوي، **مقدمة في أصول الحديث**، ص73.

[39] أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د. ط.، د. ت.)، ص135.

يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه"[40]، ولا مجال للاجتهاد والرأي فيها، وإنما يصار إليها بمعرفة التاريخ، فهو عبارة عن رفع الشارع حكمًا منه متقدمًا بحكم منه متأخر. وله طرق يعرف بها تفضي في مجملها لمعرفة التاريخ:

منها: ما يعرف بتصريح رسول الله ﷺ به: كحديث بريدة ﷺ الذي أخرجه مسلم في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها»[41].

ومنها: ما يعرف بقول الصحابي: ولقد اشترط بعضهم من الصحابي التصريح ببيان النسخ كما رواه الترمذي وغيره عن أبي بن كعب أنه قال: "كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهي عنه". وكما خرجه النسائي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار". عن همام بن الحارث قال: رأيت جرير بن عبد الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على خفيه، ثم قام فصلى فسئل فقال: "رأيت النبي ﷺ صنع مثل هذا"[42]. ولقد فُسِّرَ النسخ بيِّنًا في رواية الترمذي عن شهر بن حوشب قال: رأيت حرير بن عبد الله توضأ ومسح على خفيه، فقلت له في ذلك، فقال: رأيت النبي ﷺ توضأ ومسح على خفيه. فقلت له: أقبل المائدة أم بعد المائدة؟ فقال: ما أسلمت إلا بعد المائدة"[43]. وعلق الترمذي على الحديث بقوله: "وهذا حديث مفسر لأن من أنكر المسح على الخفين

---

[40] انظر: إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، تحقيق: صلاح فتحي هلل، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1418هـ/1998م)، ج2، ص460.

[41] انظر: مسلم، **الصحيح**، ج2، ص1025، رقم 1406.

[42] البخاري، **الصحيح**، ج1، ص87، رقم 387.

[43] انظر: الترمذي، **السنن**، ج1، ص156، رقم94.

تأول أن مسح النبي ﷺ على الخفين كان قبل نزول المائدة، وذكر جرير في حديثه أنه رأى النبي ﷺ مسح على الخفين بعد نزول المائدة"[44].

ومنها: ما يعرف بالتاريخ: كحديث شداد بن أوس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»[45]. وحديث ابن عباس رضي الله عنه: "أن رسول الله ﷺ احتجم وهو صائم"[46]. بيَّن الشافعي أن الثاني ناسخ للأول من حيث إنه روي في حديث شداد رضي الله عنه أنه كان مع النبي ﷺ زمان الفتح، فرأى رجلا يحتجم في شهر رمضان، فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم»، وروي في حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه ﷺ احتجم وهو محرم صائم، فبان بذلك أن الأول كان في زمن الفتح في سنة ثمان، والثاني في حجة الوداع في سنة عشر. وكان الصحابة أورع من أن يحكموا على الأحكام الشرعية بالنسخ من غير معرفة تأخر الناسخ عنه.

● **المتون الصحيحة ومخالفة التاريخ:** وجدت بعض المتون الصحيحة مخالفة للتاريخ: مثل ما رواه ابن عباس رضي الله عنه قال: "كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي ﷺ: يا نبي الله! ثلاث أعطنيهن؟ قال: «نعم». قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها؟ قال: «نعم». قال: ومعاوية تجعله كاتبا بين يديك؟ قال: «نعم». قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين؟ قال: «نعم». قال أبو زميل: "ولولا أنه طلب ذلك من النبي ﷺ ما أعطاه ذلك؛ لأنه لم يكن يسئل شيئا إلا قال: نعم"[47].

---

[44] انظر: المصدر نفسه، والصفحة.

[45] انظر: البخاري، **الصحيح**، كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم، ج3، ص33.

[46] انظر: البخاري، **الصحيح**، ج3، ص33، رقم1938.

[47] مسلم، **الصحيح**، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه، ج4، ص1945، رقم2501.

هذا الحديث مشهورٌ بالإشكال، ووجه الإشكال فيه أن أبا سفيان إنما أسلم يوم فتح مكة سنة ثمان من الهجرة. وهذا مشهور لا خلاف فيه. وكان النبي ﷺ قد تزوج أم حبيبة رضي الله عنها قبل ذلك بزمان طويل، تزوجها سنة ست. وقيل: سنة سبع. واختلفوا أين تزوجها؟ فقيل: بالمدينة بعد قدومها من الحبشة. وقال الجمهور: بأرض الحبشة.

• **الموضوعات:** لقد كان للتاريخ دور معتبر في كشف متون موضوعة عن رسول الله ﷺ. ومن أمثلة ذلك: أن سعد بن معاذ ﷺ صافحه النبي ﷺ ثم قال له: «ما هذا الذي اكتبت يداك»؟ قال: يا رسول الله! أضرب بالمرو المسحاة، فأنفقه على عيالي، قال: "فقبل النبي ﷺ يده وقال: «هذه يد لا تمسها النار أبدا» ما أجهل واضعه بالتاريخ؛ فإن سعد بن معاذ ﷺ لم يكن حيا في غزوة تبوك[48].

وبناء على ذلك فإن التاريخ لعب دورا محوريا في تحرير الأخبار الحديثية، لذا كان هو وليد مدرسة الحديث التي وضعت له ضوابط الجرح والتعديل، فسطرت بذلك أروع قواعد مؤسسية في البناء المعرفي، والذي ترتب عليه أن نالت به الأمة الخصوصية في الإسناد، وجلاء كثير من الأفهام، وترجيح كثير من المتعارضات كالناسخ والمنسوخ، وما رآه المحدثون أنه لا يصار إلى النسخ بالاجتهاد والرأي، وإنما يصار إليه عند معرفة التاريخ، والصحابة أورع من أن يحكم أحد منهم على حكم شرعي بنسخ من غير أن يعرف تأخر الناسخ عنه[49].

---

[48] مسفر بن غرم الله الدميني، **مقاييس نقد المتون**، ص190.

[49] أبو إسحاق الأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، ج2، ص346.

الخاتمـــة

أبرزت الدراسة التاريخية للحديث الشريف وعلومه قضايا نقدية ذات أهمية قصوى في إثبات الحديث الشريف وإفهامه، لذا أولى المحدثون التاريخ اهتماما بالغاً في مجال التطبيقات النقدية، سيما في البناء المنهجي لأسانيد الحديث وألفاظه. وبرزت على وفق ذلك قواعد علمية ساهمت بدور فاعل في تجلية كثير من العلوم الأخرى التي طالما افتقدت بشكل أساس للمنهج التأصيلي الحديثي بوصفه إحدى دعائم التشريع الإسلامي في مجالي العمل والاعتقاد. وتجلت تلك الدراسة فيما يأتي:

- إبراز المميزات والقواعد النقدية في دراسات التاريخ بوصفها أصولاً تأسيسية ومحورية في الفصل والإفهام لكثير من مفردات القواعد التشريعية فيما يختص بالقضايا التأصيلية الحديثية لتكون فاعلة في خلق الأبعاد التي رمى إليها المؤرخون.
- إبراز ما ضبطه العلماء من قواعد في توثيق الأخبار ارتكزت بشكل أساس على التاريخ كاتصال السند وانقطاعه، والذي انبثقت منه العديد من القواعد الحديثية النقدية كالتدليس، والإرسال، والإعضال، والاضطراب، والتصحيف، والقلب.
- إظهار دور التاريخ في الترجيح بين المتعارض من الأدلة الحديثية مما يسهم في توضيح كثير من القضايا التشريعية. فضلا عن ذلك فإن الاستعمالات التاريخية للأسانيد كانت ذات جدوى في جلاء كثير من الأفهام، وترجيح كثير من المتعارضات كالناسخ والمنسوخ.

التوصيات:

- إفراد قضايا النقد التاريخي للرواية بالتأليف.
- عرض الكثير من المتون الحديثية للنقد التاريخي واعتمادها في الترجيح بين الأدلة المختلفة.